

نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس (1954-1956)

Examples of the French strategy against the liberation revolution in the Aurès region (1954-1956)

خي عبد الله، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر

KHAY ABDALLAH, University of Ahmed Draya – Adrar, Algeria

abdalahh047@gmail.com

ناصر ميعمر، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر

NASRI MAAMAR, University of Ahmed Draya – Adrar, Algeria

nasrimaamar5@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/10/01

تاريخ الإرسال: 2018/09/30

ملخص

يتناول هذا المقال تطور الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة التحريرية في فترة ما بين (1954-1956) بمنطقة الأوراس، حيث اتخذت السلطات الاستعمارية عشية اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 جملة من الإجراءات والأساليب العسكرية القمعية، المتمثلة في تسخير الإمكانيات المادية والبشرية لؤاد الثورة في مهدها والقضاء على ثوار جيش التحرير، ذلك بممارسة شتى أنواع التعذيب والترهيب على الشعب الجزائري لعزله عن الثورة، كما اعتمدت السلطات الفرنسية على أسلوب الإغراءات والمراوغات من خلال بعث مشروع "جاك سوستال" الإصلاحية، الذي يرمي إلى إفراغ الثورة من محتواها وعزلها عن حاضنتها الشعبية، وإظهارها بأنها ثورة جياغ جاءت نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: منطقة الأوراس، جيش التحرير الوطني، مشروع جاك سوستال، قانون حالة الطوارئ، المحتشدات.

ABSTRACT

This article deals with the evolution of the French strategy to eliminate the liberation revolution between (1954-1956) in the Aurès area, where the colonial authorities took the city from the outbreak of the first revolution of November, 1954 a series of repressive measures represented especially by devoting military means, and the mobilization of human and material resources to bury the revolution at its inception and the elimination of the fighters of the liberation army, by exerting various types of torture and intimidation of the Algerian people and its isolation from the revolution. The French authorities have counted on the style of temptations and runoff by declaring the project of the reform of "Jacques Soustelle", which aims to empty the revolution of its contents and to isolate it from its popular brood and present it to the world as a revolution of hungry people resulting from the deterioration of the economic and social conditions of the Algerian people.

Keywords: The Aurès region, the National Liberation Army, the Jacques Saustal project, the state of emergency law, the camps.

مقدمة

لقد كان اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954 بمثابة فتح جديد في تاريخ الشعب الجزائري ونضاله ضد الاحتلال الفرنسي، حيث استطاعت الثورة التي قادها مناضلو جيش وجهة التحرير الوطني أن تُوجدَ قطيعة في التعاطي مع الإدارة الاستعمارية، باستعمال العنف الثوري كأسلوب لتحقيق الخلاص والانعقاد.

بدأت الثورة في ظروف استثنائية نتيجة الأزمة التي كانت تعصف بالحركة الوطنية، والتي كانت تفتقر لأموار تنظيمية ونقص فادح في التموين والتسليح، لكنها استطاعت بمرور الوقت أن تصمد بإمكاناتها البسيطة وتبرهن على وجودها وثباتها، بفضل استبسال رجالها الذين وقفوا في وجه أعتى جيوش العالم، وقد كان الزخم الثوري في بداية الثورة في منطقة الأوراس التي اعتبرها سلطات الاحتلال الفرنسي قلعة للثورة بسقوطها ينتهي العمل العسكري في الجزائر، لذلك وضعت إستراتيجية تضمنت جملة أساليب وإجراءات عسكرية قمعية وإجراءات إصلاحية للقضاء على الثورة.

كيف كانت ردود الفعل الفرنسية اتجاه اندلاع الثورة التحريرية؟ وفيما تمثلت الإستراتيجية الفرنسية للقضاء عليها في منطقة الأوراس (1954-1956)؟

1. ردود الفعل الأولية الفرنسية اتجاه اندلاع الثورة التحريرية:

نظرا للخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالاستعمار الفرنسي جراء عمليات أول نوفمبر 1954، لم يكن للسلطات الفرنسية من خيار سوى الإعلان عنها⁽¹⁾، وبالطبع التقليل من أهميتها وخطورتها، فأصدرت بلاغا من العاصمة الفرنسية باريس وآخر في عاصمة الجزائر، تستنكر فيهما الأعمال التي وصفها بالإرهابية والتخريبية قامت بها مجموعة من الفلاقة وقطاع طرق وعصابات إجرامية⁽²⁾.

إن أول الردود السياسية على اندلاع الثورة التحريرية جاء في البلاغ الرسمي الأول لوزارة الداخلية الفرنسية الذي جاء فيه: "وقعت عمليات مسلحة في أماكن عديدة بالقطر الجزائري، وهي ناتجة عن أعمال فردية أو مجموعات صغيرة منعزلة، ولقد اتخذنا إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر الذي وضع تحت تصرف وزير الداخلية قوات إضافية من الشرطة، وأن الهدوء التام يخيم على عموم السكان"⁽³⁾، كما نشرت الولاية العامة بلاغا ثانيا بتوقيع الحاكم العام بالجزائر "روجي ليونارد" (Rojer Leonard) جاء فيه: "حدثت أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري وعلى الأخص شرق قسنطينة عدة عمليات مسلحة مختلفة بلغ عددها ثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين، أسفرت عن مقتل ضابط وبعض الجنود في خنشلة وباتنة، وبعض الجنود في القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على بعض مراكز رجال الدرك"⁽⁴⁾، ويؤكد الحاكم العام أنه اتخذ إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الوضعية، وأنه وضع بين يدي القائد العام للجيش كل الوسائل والإمكانات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمة، بما في ذلك استدعاء قوات الاحتياط لتدعيم الجيش في مناطق الحوادث على رأسها الأوراس⁽⁵⁾.

لقد توالى تصريحات وردود الفعل الفرنسية من باريس والجزائر بين الطمأنينة والتهديد والوعيد بالقضاء على منفذي العمليات الحربية، حيث صرح رئيس الحكومة الفرنسية "مانديس فرانس" (P.Mandes France)⁽⁶⁾

أمام نواب البرلمان قائلا: "لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد أن يخاطر بوحدها وأنه ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا"، كما صرح في خصوص إجراءات حكومته للقضاء على الثوار بقوله: "لن نرحم المتمردين ولن يكون هناك تساهل، فلا يمكن التساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلام الداخلي للأمة معرضين للخطر، ذلك أن الجزائر جزء من فرنسا منذ أمد طويل، وسكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ولهم تمثيلهم في البرلمان، وقد برهنوا عن تعلقهم بفرنسا بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرض وحدتها للخطر"⁽⁷⁾، كما وصف وزير الداخلية "فرانسوا ميتران" (François Mitterrand)⁽⁸⁾ الثورة بأنها أعمال تخريبية لمجموعة من المرتزقة وقطاع الطرق تونسيين تسللوا إلى الأوراس عبر الحدود التونسية⁽⁹⁾، وقد أرجع وزير الداخلية أسباب العنف كما وصفه قائلا: "إن قرب دورة الأمم المتحدة قد دفعت بمسؤولي المتمردين إلى التصرف بسرعة، ومن بين هؤلاء تونسيون وجزائريون في حزب مصالي الحاج، ولقد لعبت إذاعتا القاهرة وبودابست الدور الذي نعرفه"⁽¹⁰⁾، كما صرح: "إن الجزائر هي فرنسا، والحرب هي لغة الحوار الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية، وأنه لا يمكن أن يكون احتجاج لأن الحكومة من واجبها المحافظة على الاستقرار في إطار الأمة الفرنسية"⁽¹¹⁾ أما "جاك شوفالييه" (Jacque Chevallier)⁽¹²⁾ رئيس بلدية الجزائر ونائبا في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب، فقد صرح: "إن الحكومة الفرنسية لن تقبل بالمطلق بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأن جميع التدابير الصارمة ستتخذ في الحال"⁽¹³⁾.

كما تجدر الإشارة أن مواقف الصحافة الفرنسية كانت عدائية اتجاه ما يحدث في الجزائر، حيث توحدت وسائل الإعلام واصطفت إلى جانب سلطات الاحتلال الفرنسي، وعملت على تشويه سمعة المجاهدين الجزائريين ووصفتهم بأبشع النعوت، وبأنهم منبوذين من طرف الأهالي الجزائريين لأنهم يريدون عرقلة طموحاتهم⁽¹⁴⁾، وقد جن جنونها نتيجة تفاجئها بثورة أول نوفمبر، وقد كانت متفقة على ضرورة إخمادها بسرعة باستعمال جميع الوسائل القمعية وملاحقة المتمردين، حيث اعتبرت أن القوة والقمع كفيلة لاستعادة الأمن والاستقرار في الجزائر⁽¹⁵⁾.

2. الإجراءات العسكرية القمعية:

تمثلت الإستراتيجية العسكرية التي طبقها إدارة الاحتلال لإخماد الثورة في القيام بعمليات عسكرية لتطهير منطقة الأوراس من المتمردين والفلاحة⁽¹⁶⁾، وتزامن مع ذلك القيام بموجة اعتقالات واسعة مست حوالي 3036 شخص، كما تم وضع 724 رهن الحبس، وقد قامت الآلة العسكرية بتنظيم عمليات قمع ممنهج ضد المواطنين العزل، شاركت فيه القوات البرية والجوية واشتركت فيه الطائرات والمدركات⁽¹⁷⁾، فمجرد أن اندلعت الثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954 واستهدفت ثلاثين هدفا التي اختارتها جبهة التحرير الوطني لتدشن بها الكفاح المسلح، والتي استهدفت الثكنات العسكرية والكولون ومصالحه ومراكز البوليس⁽¹⁸⁾، وبدأت القوات الاستعمارية تتلقى تعزيزات عسكرية جديدة، فارتفع عدد أفراد الجيش الفرنسي من حوالي 50 ألف جندي خلال شهر نوفمبر 1954 إلى 80 ألفا في شهر فيفري 1955⁽¹⁹⁾، كما تلقت القوات الفرنسية دعما من الطائرات العمودية وتوافدت قوات المظليين التي شاركت في حرب الهند الصينية المدربة على حرب العصابات والجبال، لإخماد الثورة في منطقة الأوراس

الجبيلية الوعرة⁽²⁰⁾، وقد ارتفع عدد المجندين الفرنسيين ليلبلغ 190 ألف جندي خلال شهر ديسمبر 1955، وفي شهر أبريل سنة 1956 قررت الحكومة الفرنسية تعزيز قواتها بفيالق الليف الأجنبي، كما شرع الجنرال "جيل" (Gilles) في شهر نوفمبر 1954 بعمليات التطهير في الأوراس، وأطلق على حملته هذه تسمية "عملية الفلاقة"، لتواصل بذلك القوات الفرنسية عملياتها القمعية الشرسة بقيادة الكولونيل "ديكورنو" (Ducournau) الذي اتخذ من منطقة آريس مركزاً لقيادته العامة، وقد وقعت قواته المظلية في كمين نصب لهم من قبل مجاهدي جيش التحرير الوطني في شمال آريس، راح ضحيته أربعة مظليين وأصيب سبعة آخرين بجروح خطيرة⁽²¹⁾، فقام على إثر ذلك بإضرام النار في جميع المساكن والأكواخ القريبة من مكان الحادث، وألقى القبض على 500 شخص لاستنطاقهم، وكان يأخذهم معه في عملياته العسكرية كدروع بشري وافي من هجمات جيش التحرير⁽²²⁾، ففي شهر جانفي 1955 قامت القوات الفرنسية بحملة كبرى على جبال الأوراس شارك فيها أكثر من خمسة آلاف جندي معززين بالمصفحات والطائرات، كما شرعت القوات الاستعمارية في تنفيذ عمليتي "فيوليت" و"فيرونك" تحت إشراف الوالي العام للجزائر "روجي ليونارد" الذي اتخذ من مكتب نيابة العمالة بباتنة مقر قيادته لمتابعة سير العمليات العسكرية، وبعد انطلاق العملية بيومين فقط، وفي لقاء مع السلطات المحلية بتاريخ 21 جانفي 1955 صرح الوالي العام بأن: "القضاء على التمرد وتصفية منطقة الأوراس يتطلبان شهرا عديدة، بسبب ما يخلفه الميدان والمحيط من صعوبات كبيرة ومتنوعة"⁽²³⁾، وقد أصدر في تلك الفترة عدة قرارات خاصة بموظفي إدارته، تتمثل في حمل السلاح معهم أثناء العمل، وتسليح موظفي مصلحة الرقابة وموظفي البريد والموظفين الذين يقومون بإصلاح الخطوط الهاتفية، التي كان المجاهدون يقومون بتخريبها باستمرار لقطع الاتصالات الهاتفية عن الإدارة الاستعمارية⁽²⁴⁾.

وتعد هذه العمليات العسكرية مهمة بالنسبة للجيش الفرنسي الهادف إلى تمشيط منطقة الأوراس والقضاء على الثورة وفرض حصار عليها، حيث حوصرت منطقة آريس في البداية، ثم ليتوسع الحصار ليشمل باتنة وبسكرة وخنشلة، مع فرض حظر للتجول فيها بداية من الساعة الثامنة مساءً، أما الطريق بين آريس وبسكرة فقد منع الدخول إليها⁽²⁵⁾، وتركزت العمليات العسكرية الفرنسية منذ بداية الثورة على جبال وقرى ومدامر الأوراس اشتركت فيها المدرعات والطائرات الحربية، وخلفت هذه العمليات التي استهدفت سكان القرى العزل المئات من الشهداء وتدمير للبشر والحجر والمزروعات والحيوانات⁽²⁶⁾.

وبتعيين السيد "جاك سوستيل" (Jacques Soustelle)⁽²⁷⁾ والياً عاماً على الجزائر في 25 جانفي 1955 تفاقمت عمليات القمع والإبادة، نظراً لارتفاع عدد المجندين الفرنسيين الذين حُولوا إلى الأوراس للقضاء على جيش التحرير، حيث تم وضع إمكانات مادية جبارة لخدمته حتى يحافظ على الأمن العام والاستقرار الشيء الذي عبر عليه "سوستيل" في 25 فيفري 1955 بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تترك الجزائر، وأنه لابد من العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا⁽²⁸⁾.

استمد "جاك سوستيل" سياسته بعد تعرفه على الوضعية العامة في الجزائر من خلال التقارير الأمنية، حيث شد الرحال إلى الأوراس بؤرة التوتر الكبرى ومنها إلى الشمال القسنطيني، حيث قام بجولات ميدانية أجرى خلالها

اتصالات مع السكان وحاول تهدئة الخواطر وطمأنة الكولون، واعتبر حركة التمرد تعبيرا عن سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، وأنها جاءت كنتيجة لحالة الفقر والفاقة التي يعانيها السكان⁽²⁹⁾ ولتحقيق التهدئة حاول "سوستيل" بعث مشروع إصلاحي جديد على مقاس مشروع دستور الجزائر 1947 الذي احتوى على العديد من الإغراءات والمرواغات لدفع الشعب الجزائري للتملص من ثورته، إلا أن هذه السياسة الإصلاحية لم تؤت ثمارها، وسرعان ما لاحت شخصية "سوستيل" الدموية بعد ارتكابه مجازر وإبادة جماعية في حق الشعب الجزائري الأعزل على إثر هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وكان الهدف من وراء سياسة القمع والتقتيل زرع الرعب في أوساط الجزائريين والعمل على شل إرادتهم التحررية، ومنعهم من الالتحاق بصفوف الثورة أو مد يد العون لها ودعمها، وهو بذلك أراد أن يظهر صورة فرنسا القوية المستدرة التي لا تقهر وأن مجرد التفكير في التمرد عليها هو إقدام على محرم اكتشفه يفضي إلى عقوبة الموت والدمار⁽³⁰⁾.

لقد جاءت نتائج هذه الإستراتيجية القمعية عكسية تماما، حيث أدت سياسة القمع الهمجية والقتل الجماعي والرعب إلى التحام الشعب الجزائري أكثر والتفافه حول قيادته السياسة وجيشه الباسل، الذي ما انفك يكتف من عملياته العسكرية يوما بعد يوم، كما التحق الكثير من المترددين بقيادة جبهة التحرير، أما الكولون وأعوان الاستعمار فقد تملكهم الرعب وسكنهم الخوف فراحوا يطالبون الحكومة باستمرارية إمدادهم بالجيش⁽³¹⁾. لقد تزامنت السياسة الإصلاحية لـ"جاك سوستيل" مع استمرار للحملات العسكرية، وإتباع سياسة القمع والتشريد والسجن والتعذيب، وتجميل السكان في محتشدات مطوّقة، كما قام بجملة من التدابير للقضاء على الثورة في الأوراس، من بينها:

- ✓ عزل الشعب عن جيش التحرير بهدف محاصرته ومراقبته وتجفيف مصادر ومنايع تموينه.
- ✓ محاصرة مداخل ومخارج المدن ومراقبة تحركات جيش التحرير وتفتيش المنازل.
- ✓ نهب المحاصيل الزراعية أو إتلافها وقطع الأشجار المثمرة وتسميم المياه الصالحة للشرب وإحصاء السكان وتقنين توزيع المواد الغذائية⁽³²⁾.

لقد كان لسياسة القمع والإبادة والحصار التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية وقّع على سكان الأوراس وعلى استمرارية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني، إلا أن الثورة استطاعت أن تتكيف مع هذا الواقع وأن تطور أساليبها الدفاعية وأساليبها الهجومية بالاعتماد على نظام ثوري عسكري يتسم بالمرونة في الأسلوب والسرعة في التنفيذ، يقوم على الاستخدام الجيد للميدان في الوقاية والاختباء والتمويه⁽³³⁾، كما اعتمد جيش التحرير في الجانب التكتيكي على أسلوب حرب العصابات الذي يعتمد على تجنب الاصطدام بالعدو المتفوق في العدة والعتاد، والتملص من عمليات التمشيط الكبرى والتنقل في وحدات صغيرة العدد، والانتشار في أماكن متفرقة، وتجنب التمرکز في مواقع ثابتة لمدة طويلة، ونصب الكمائن وتحطيم البنية التحتية للعدو، وزرع الألغام لمنع تقدم وحدات الجيش الفرنسي نحو المعاقل الثورية، وتخريب قدراته وممتلكات الكولون وأعوانه من القياد والخونة⁽³⁴⁾، وتخريب خطوط الاتصالات والسكك الحديدية، واستهداف المراكز العسكرية كالثكنات ومقرات الدرك والشرطة للحصول على السلاح عن طريق تكثيف الأعمال الفدائية، حيث كان جيش التحرير الوطني يعتمد على استراتيجية متطورة، فحينما يقوم الجيش الفرنسي بعمليات تطهيرية فقد يتحصل جيش التحرير على

المعلومات قبل تحرك القوات الفرنسية، ومن ثمة وضع الخطط اللازمة للمواجهة أو الانسحاب إلى خارج المنطقة المراد تطهيرها، وبذلك عجز جيش الاحتلال رغم تفوقه العددي من الوصول إلى مراكز الثورة، حيث يضطر جيش الاحتلال إلى اتخاذ تدابير احتياطية لحماية جنوده تضطره للتعطل في الحركة والتنقل أو البقاء في المراكز، وهذا ما كان يساعد كثيرا جيش التحرير الذي كان يتجنب المرور في المناطق الأهلة بالسكان خوفاً من تعريض المدنيين إلى الانتقام والبطش الفرنسي⁽³⁵⁾.

لقد شهدت منطقة الأوراس معارك كثيرة لجيش التحرير ضد القوات الفرنسية، فخلال أشهر جويلية، أوت، سبتمبر، أكتوبر 1955 تمكن المجاهدون من القضاء على 1489 من جنود الجيش الفرنسي، وجرح 157 جنديا، وأسر 48 جندي، كما تمكن من إسقاط 33 طائرة، وقد بلغ عدد المعارك في الأوراس خمسة معارك، وفي خنشة ثلاثة، وخمسة في تبسة، وواحدة في وادي سوف، وأربع معارك على الحدود الجزائرية التونسية (قفصة، المتلوي والرديف)، وكانت خسائر جيش التحرير قليلة بعكس الخسائر التي لحقت بالأهالي المدنيين التي كانت مرتفعة جدا، لأن الجيش الفرنسي كلما تعرض لهزيمة على يد المجاهدين لجأ إلى التنكيل بالسكان العزل⁽³⁶⁾، وقد شهدت منطقة الأوراس ما بين (1954-1956) معارك ضارية استطاع فيها جيش التحرير تحقيق انتصارات باهرة على الجيش الفرنسي مثل معركة الجرف الأولى والثانية 1955، وكذلك معركة أرقو بجبال النمامشة.

لقد أدركت القيادة العسكرية الفرنسية منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 بأن الأوراس قلعة للثورة وأنها البؤرة الأهم، فكتفت جهودها لإخماد جذوتها بنية وأد الثورة حيث ولدت حسب تعبير الجنرال "بارلانج" (Parlange) قائد عمليات التهدة الأولى بالأوراس رفقة الجنرال "فانوكسيم" (Vanuxem)⁽³⁷⁾، وقد واجه الجيش الفرنسي صعوبات جمة للقضاء على الثورة والمجاهدين الذين وصفهم العقيد "هنري لومير" (Henri Lumière) في كتابه "حرب الجزائر" قائلا: "ماذا تستطيعون ضد متوحشي الأوراس ومحاربي النمامشة الذين يعيشون بدون ماء كالزواحف! إن الأوروبي لا يمكن أن يحرز تقدما ضد عدو بدوي جبلي، يكتفي بحفنة من التمر في اليوم ويتنقل بخفة وبدون عياء ظاهر على أرض يعرفها منذ قرون... إن هؤلاء الخارجين عن القانون يخوضون حربا لا نعرفها"⁽³⁸⁾.

لقد فكرت الحكومة الفرنسية وراهنّت على التفوق العسكري عدة وعتادا وعدداً، فهو في نظرها العامل الرئيس والحاسم الذي سيحبط كل محاولات "الفلاحة" ويشل عزائمهم، ويرغم الشعب على التخلي في دعمهم واحتضانهم، إلا أن توالي الأحداث أثبتت العكس، فانتصارات جيش التحرير أسقطت حكومة "مانديس فرانس" في فيفري 1955، التي كانت أولى ثمار الثورة الجزائرية، ولم يفلح خليفته "إيدقارفور" (E.Foure) في النيل من الثورة، هذا الأخير الذي أبقى على "جاك سوستيل" كحاكم عام على الجزائر حتى يواصل سياسته للقضاء على "التمرد في الأوراس"، ولتحقيق ذلك تم الإعلان عن سياسة "جاك سوستيل" الإصلاحية⁽³⁹⁾.

3. الإجراءات الإصلاحية (مشروع جاك سوستيل):

بعد إدراك السلطات الاستعمارية عدم جدوى استعمال إستراتيجية القوة والقمع ضد الجماهير الشعبية من أجل إخماد الثورة، عمد القادة السياسيون الفرنسيون إلى اعتماد أسلوب جديد تمثل في إتباع سياسة

الإصلاحات بالتزامن مع تكثيف العمليات العسكرية، ولعل مشروع "جاك سوستيل" يصب في هذا المنحى، الذي صرح قائلاً: "أنه لا يوجد أبداً مشكل مستحيل الحل إذا ما جوبه بحسن نية وبحسن استعداد على أن يراعى في حله الصالح العام، يجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتضافر كامل القوى الحية في القطر الجزائري والاتحاد هو أول وسائل النجاح"⁽⁴⁰⁾، وبخصوص الأوضاع في منطقة الأوراس فقد ربطها "سوستيل" بسوء الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر والبؤس في القرى والمداشر، حيث صرح قائلاً: "إن هذه المنطقة تشهد تزايداً ملحوظاً في عدد السكان والأرض لا تكفي، لهذا نرى أن لهذه المنطقة حركة إرهابية سببها الفقر، فعلى الجيش الفرنسي ألا يقوم بعمليات القتل بل بعمليات سلمية لكسب ثقة الأهالي خصوصاً في المناطق التي لم تشتعل فيها الحرب بعد، ويتم ذلك بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية"⁽⁴¹⁾.

بدأ "سوستيل" في تطبيق برنامج مشروعه الجديد الرامي إلى بعث إصلاحات على شاكلة الإصلاحات التي وردت في مشروع دستور 1947، حيث قدم إغراءات متمثلة في توزيع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق الفقيرة، خاصة المناطق التي لم تصلها الثورة بهدف شراء ضمائرهم عن طريق إشباع بطونهم، مع إطلاق وعود بجعل الجزائر قطعة من فرنسا⁽⁴²⁾.

ومن أهم الإجراءات التي وردت في مشروعه ما يلي:

- ✓ إصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحيات.
 - ✓ تقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية مصغرة ذات طابع محلي بهدف ترقية الدواوير.
 - ✓ إعادة تنظيم الإدارة بواسطة تقسيم إداري جديد، وإنشاء دوائر جديدة.
 - ✓ عصنة الفلاحة وتحسين نظام العقار وتقديم القروض الفلاحية وتسهيل المبادلات التجارية.
 - ✓ إلغاء نظام الخماسين وتقسيم المحاصيل بين المالك والعامل⁽⁴³⁾.
 - ✓ تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية باعتبارها -حسب وصفه- تشكل مطلباً ملحاً تنادي به جموع الجماهير.
 - ✓ فصل الدين عن الإدارة الفرنسية استجابة لأحد المطالب الأساسية التي كانت تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
 - ✓ محاربة الأمية بواسطة تعليم اللغة الفرنسية، الأمر الذي يقرب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية.
 - ✓ فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.
 - ✓ تمكين الفرنسيين المسلمين من الالتحاق بالوظائف العمومي، حتى لا يبقى حكراً على المستعمرين بهدف خلق طبقة جديدة متعاونة مع فرنسا.
 - ✓ تكثيف المساعدات الاجتماعية التي من شأنها أن تخلق الارتياح والرضى عند غالبية سكان الجزائر⁽⁴⁴⁾.
- ولتحقيق هذا المشروع الإصلاحي طالب "جاك سوستيل" من الحكومة الفرنسية تقديم مساعدات مالية استعجالية قدرت بخمسة مليارات فرنك فرنسي، وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 15 جوان 1955 تقرر

المصادقة على الخطط الرئيسية لبرنامج الإصلاحات العامة التي عرضها "سوستيل"، كما جدد مجلس الوزراء ثقته في شخص الوالي العام وطلب إليه أن يبادر بإنجاز جزئيات البرنامج المتمثلة في:

- تخفيض سعر السكر والكهرباء، وتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية على المعوزين تقدر قيمتها بمليار ومليون فرنك، وفي 26 جوان 1955 بدأ العمل الفعلي لهذه الإصلاحات، لاسيما أن غالبية المسؤولين الفرنسيين يرجعون أسباب حمل الجزائريين للسلح في وجه الاستعمار الفرنسي إلى ثلاثة عوامل أساسية:
- أن المشكلة الجزائرية هي مشكلة اقتصادية بالأساس، وأنه لا بد من إصلاحات حكيمة لتوفير الخبز لتسعة ملايين نسمة.
- أن المشكلة الجزائرية هي اجتماعية يجب مضاعفة الأطباء ورفع عدد المدارس.
- أن المشكلة الجزائرية هي سيكولوجية، فالجزائري المضطهد الجاهل ناقص التغذية يشعر بمركب النقص اتجاه أسياده، ويمكن تهدئته بهذه العوامل الثلاثة، فإذا شبع واشتغل وعرف القراءة فإنه لن يخجل كونه أصبح إنساناً⁽⁴⁵⁾.

إن مشروع "جاك سوستيل" الإصلاحي وإن كان ظاهرياً يحتوي على عديد الإصلاحات والحقوق التي طالما ناضل من أجلها الشعب الجزائري ومن ورائه زعماء الحركة الوطنية لتطبيقها، إلا أنه يخفي في طياته مخططاً رُسم بدقة، وهو يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو شخصيته الجزائرية الإسلامية وتحقيق فكرة الجزائر فرنسية، والهدف الأساس من هذا المشروع هو إخماد لهيب الثورة الجزائرية ودفع الشعب للالتصّل منها لاسيما أن الثورة الجزائرية أسمعت صوته وأوجدت تلاحماً شعبياً وحققت انتصارات في الميدان عبرت عنها اتساع نطاقها لتشمل مناطق واسعة من القطر الجزائري، وكذلك انضمام شخصيات وطنية وأحزاب إلى صفوفها حيث لم تُجدِ السياسة الإصلاحية الإغرائية التي جاء بها "جاك سوستيل" في القضاء عليها.

4. قانون حالة الطوارئ (03 أفريل 1955):

من أجل أن تتمكن فرنسا من القضاء على الثورة الجزائرية بسرعة لجأت إلى الاستعانة بقوانين إضافية جديدة، حيث طالبت الحكومة الفرنسية باتخاذ تشريعات استثنائية تم تطبيقها سابقاً خلال الحرب العالمية الثانية، كما طالبت بضرورة استعمال الشدة والصرامة للسيطرة على الوضع في الجزائر وخاصة الأوراس⁽⁴⁶⁾، فأعلن لذلك قانون حالة الطوارئ من طرف "مانديس فرانس" الذي أصبح جاهزاً للعمل به في عهد حكومة "إيدغارفور" وقد أثارت مسودة القانون نقاشاً حاداً بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي⁽⁴⁷⁾، وانقسمت آراء النواب حوله ما بين التأييد والمعارضة، حيث أن فريق منهم تحفظ على القانون لاعتقادهم بأنه اعتراف صريح لما يحدث في الجزائر على أنه حرب، وهو ما لا تريد الطبقة السياسية الفرنسية بمختلف تشكيلاتها الاعتراف به في حين عارض مجموعة من النواب تطبيق حالة الطوارئ لأن ذلك في اعتقادهم يتعارض مع مبادئ الدستور الفرنسي، وأنه يتسبب في المساس بالحريات الفردية والجماعية، لكن غالبية النواب أيدوا الموقف الحكومي الرسمي وبرّروا موقفهم بكون إعلان حالة الطوارئ يُعد إجراء قانوني ضروري يؤدي إلى القضاء على الثورة الجزائرية، وبالتالي الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة الفرنسية⁽⁴⁸⁾.

وكان من أهم النواب المؤيدين لتطبيق قانون حالة الطوارئ بالقطر الجزائري في جلسة مارس 1955 النائب "جونتون" (JONTON)، الذي قال في مداخلته أمام البرلمان: "إن حالة القطر الجزائري لا تستدعي إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية فحسب، لكن إلى جانب هذه الإصلاحات يجب تمكين الحكومة من سلاح قانون حالة الطوارئ لكي تتمكن بسرعة وبصفة حاسمة إلى إرجاع الأمن والهدوء إلى الجهات التي يقع فيها الإعتداء"⁽⁴⁹⁾، وفي أول أفريل 1955 صادق المجلس الوطني الفرنسي على قانون حالة الطوارئ بمجموع 379 صوتا مقابل 219 صوتا، وأصبح القانون ساري المفعول ابتداءً من 03 أفريل 1955⁽⁵⁰⁾.

يعتبر قانون حالة الطوارئ إجراء قانوني جديد اتخذته السلطات الفرنسية تجنباً للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في الحرب، أو عندما يتمرد الجيش، وقد جاء في بيان لوزارة الداخلية الفرنسية أن حالة الطوارئ تشكل حلاً وسطاً بين الحالة العادية، حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات بينما تؤدي حالة الحصار إلى تفكيك الهياكل التقليدية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية⁽⁵¹⁾، وباختصار فإن قانون حالة الطوارئ يعني نقل السلطات من الجهات القضائية والإدارية إلى مؤسسة الجيش ليصبح السلطة الفعلية للبلاد⁽⁵²⁾، ومن أهم المواد التي يحتويها هذا القانون:

- المادة الأولى: نصت على أنه يمكن إعلان حالة الطوارئ في كل تراب الوطن الأم أو جزء منه وفي مقاطعات ما وراء البحار، ويتم ذلك في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة الوطنية نظراً لنوعيتها وخطورتها⁽⁵³⁾.
- المادة الثانية: نصت على أنه لا يعلن عن حالة الطوارئ إلا بنص قانوني يحدد الدائرة الإقليمية التي تدخل في نطاق حالة الطوارئ، فالمناطق التي تطبق فيها حالة الطوارئ تكون وفق مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً على تقرير من وزير الداخلية⁽⁵⁴⁾.
- المادة الخامسة: يمنح للوالي العام سلطة تسمح له باتخاذ تدابير حظر التجول للأشخاص والعربات في الأماكن والساعات محددة وفق قرار إداري، وكذلك تحديد المناطق الآمنة المحمية حيث تكون الإقامة منظمة.
- المادة السادسة: يمكن لوزير الداخلية في كل الحالات والحاكم العام في الجزائر الحكم بالإقامة الجبرية في دائرة ترابية أو إقامة محددة ضد كل شخص يقيم في منطقة بالمرسوم المشار إليه في المادة الثانية، حيث يكون نشاطه يشكل خطراً على الأمن والنظام العام.
- المادة الثامنة: يمكن لوزير الداخلية والحاكم العام بالجزائر أو والي المقاطعة إصدار أوامر الغلق المؤقتة لقاءات الحفلات وأماكن الاجتماعات في المناطق المحددة في المرسوم، كما يمكن منع تصاريح الاجتماعات لعقدها إذا كانت طبيعتها لا يترتب عنها شغب⁽⁵⁵⁾.

ومن أهم الإجراءات التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في تطبيقها لقانون حالة الطوارئ:

- ✓ إصدار تعليمات لرفع عدد المحتشدات والتجمعات السكانية في المناطق العسكرية الفرنسية.
- ✓ تنشيط الرقابة السياسية في الميدان الثقافي والإعلامي، حيث تمت مصادرة مجموعة كتب لأنها تحتوي على معلومات بخصوص حرب العصابات، وتم منع عرض أفلام لها صلة بالمقاومة والكفاح المسلح⁽⁵⁶⁾.
- ✓ إغلاق المحلات العامة وحظر التجوال ومنع حرية التنقل، مع تفتيش لبيوت المشبوهين ليلاً ونهاراً.

- ✓ تعزيز العمليات العسكرية ضد جيش التحرير وتشديد إجراءات القمع والإبادة في حق المتعاونين معه⁽⁵⁷⁾.
- ✓ النفي وفرض الإقامة الجبرية ومحاكمة الأشخاص المدنيين في المحاكم العسكرية والمحاكم الاستثنائية دون مراجعة أحكامها⁽⁵⁸⁾.

تم تحديد مدة تطبيق حالة الطوارئ لستة أشهر قابلة للتجديد، وأن يكون تطبيقها محصورا على المناطق الأكثر اضطرابا مثل: قسنطينة والأوراس، وأصبح بذلك قانون حالة الطوارئ ساري المفعول على حوالي 5.1 مليون نسمة، خاصة في منطقة الأوراس والإقليم القسنطيني والقبائل الكبرى⁽⁵⁹⁾، وكان الهدف من هذا القانون مضاعفة القمع والإرهاب وكسب الشرعية القانونية لتلك الأعمال الإجرامية، وبسبب اشتداد لهيب الثورة عممت حالة الطوارئ في شهر أوت 1955 على كامل التراب الجزائري⁽⁶⁰⁾، ومع اتساع رقعة الثورة قرر مجلس الوزراء الفرنسي تمديد حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ابتداء من أكتوبر 1955⁽⁶¹⁾.

بالرغم من الإجراءات العسكرية المعقدة والبالغة الخطورة على الشعب الجزائري، واعتماد القوانين الاستثنائية والعمل بالأحكام العرفية، فإن جيش التحرير الوطني واصل مسيرته التحريرية، حيث لم تثنه الإجراءات الفرنسية في مواصلة الثورة وتحقيق انتصارات داخليا وخارجيا على المستوى السياسي وعلى المستوى العسكري، حيث أن جيش التحرير الوطني كبد قوات العدو خسائر فادحة، وهذا يعني أن حالة الطوارئ أخفقت في تحقيق ما تصبوا إليه السلطات الاستعمارية، وهو خنق الثورة في مهدها وقطع الطريق أمام الثوار، حيث فشل هذا القانون ميدانيا في منطقة الأوراس مثلما هو الحال جنوبي تبسة مع الحدود الجزائرية التونسية بسبب تدهور القوات الاستعمارية وتنامي العمليات العسكرية لجيش التحرير⁽⁶²⁾.

خاتمة

عمدت السلطات الاستعمارية بشق الطرق لإخماد الثورة الجزائرية، ذلك بإتباعها إستراتيجية مست عديد الجوانب منها العسكري المتمثل أساسا في إتباع سياسة القمع والإبادة والاستعمال المفرط للقوة في حق شعب أعزل، وجندت في سبيل ذلك كل إمكاناتها المادية والبشرية، ولم تتوان في ارتكاب مجازر ومذابح جماعية في حق الأبرياء من الشعب الجزائري، حيث التهمت النار الفرنسية سكان القرى والدواوير بمنطقة الأوراس وكذلك بالمدن بما في ذلك المذابح التي أعقبت حوادث 20 أوت 1955، إلا أن هذه السياسة كانت لها ردود عكسية فزادت من تلاحم الشعب الجزائري والتفافه بثورته، كما أن هذه السياسة لم تكبح عمليات جيش التحرير الذي واصل مسيرته في تحقيق الانتصارات رغم افتقاره للعدة والعتاد.

مع فشل الآلة العسكرية الفرنسية في تحقيق أهدافها للقضاء على الثورة في مهدها (الأوراس)، لجأت إلى سياسة الإغراءات فأصدرت مشروع "جاك سوستيل" الإصلاحية، الذي أراد من خلاله إفراغ الثورة من محتواها ونعتها بأنها ثورة جُياع ولا تمثل حركة تحررية، وفي نفس الإطار سنت السلطات الاستعمارية قانون حالة الطوارئ الرامي إلى تشديد الإجراءات ومنح الضوء الأخضر للمؤسسة العسكرية الفرنسية للانفراد بالشعب الجزائري الأعزل والنيل منه والقضاء على ثورته.

الهوامش

- (¹) تم الإعلان عن بداية الثورة الجزائرية بفعل تناقل مختلف وكالات الأنباء الإقليمية والدولية لأحداث أول نوفمبر 1954، مع تعاليق مختلفة على زمن وقوعها وقياداتها وأهدافها، مثل إذاعة صوت العرب بالقاهرة، وفي تونس والمغرب، وإذاعة ليبيا وسوريا والعراق وأفغانستان، وإذاعة بودابست بالمجر. أنظر: محمد العيد مطمر: مواجهة فرنسا للثورة في الأوراس (نوفمبر 1954-مارس 1956)، جمعية أول نوفمبر 1954 لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بواعيد والثورة الجزائرية، مطبعة قر في عمار، باتنة، 1999، ص 69.
- (²) Yves Courrière: La guerre d'Algérie, l'heure des colonels, T3, société générale, édition et diffusion (SGED), Paris, 2000, P103.
- (³) الزبير سيف الإسلام: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1988، ص 68، 69.
- (⁴) مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على غرة أول نوفمبر داخلا وخارجا وبعض مآثر الفاتح نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد 60، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1983، ص 53.
- (⁵) المرجع نفسه، ص 54.
- (⁶) بيار مانديس فرانس (1907-1982): سياسي فرنسي شغل وزير أول ما بين (1946-1958)، كان له دور في إنهاء مشكلة الهند الصينية وقاد عملية المفاوضات التي أفضت إلى استقلال تونس، تولى منصب رئيس الحكومة الفرنسية إلى غاية فيفري 1955. أنظر: باتريك أفيينو وجون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 204، 205.
- (⁷) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 54.
- (⁸) فرنسوا ميران: وزير الداخلية المكلف بالعمليات الفرنسية بالجزائر عام 1954، وزير العدل في حكومة غي مولي في فيفري 1956 – جوان 1957، تولى رئاسة فرنسا لفترتين رئاسيتين (1981-1996). أنظر: الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net>
- (⁹) ليلى تيتة: تطور الرأي العام الجزائري إزاء الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2013، ص 70.
- (¹⁰) أحسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 151.
- (¹¹) محمد لحسن الزغبيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 80، 81.
- (¹²) جاك شوفالبيه: تولى رئاسة بلدية الأبيار ثم رئاسة بلدية العاصمة سنة 1953، شغل منصب كاتب دولة في حكومة مانديس فرانس، ثم عين وزير للدفاع، كان من أبرز المدافعين عن الجزائر الفرنسية، توفي في الجزائر سنة 1971، أنظر: عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، تر: مختار عالم، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 53، 54.
- (¹³) محمد لحسن الزغبيدي، المرجع السابق، ص 101.
- (¹⁴) محمد لحسن الزغبيدي وأحسن بومالي: التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 115.
- (¹⁵) المرجع نفسه، ص 117.
- (¹⁶) محمد الصغير هلايلي: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2003، ص 92.
- (¹⁷) ليلى تيتة، المرجع السابق، ص 70.
- (¹⁸) بوبكر حفظ الله: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 53.
- (¹⁹) بلخرشوش السعيد: مذكرات الضابط بلخرشوش السعيد من قلب الثورة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 350، 351.
- (²⁰) أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، (د.ت)، ص 169.
- (²¹) عبد العزيز بوكنة: الإستراتيجية العسكرية الفرنسية (1954-1957)، من منظور بعض الكتابات الأنجلو-أمريكية، الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 189.
- (²²) خميسي سعدي: المعتقلات أثناء الثورة التحريرية، ظهورها، أنواعها، أهمها، مجلة المصادر، العدد 44، 2011، ص 130.
- (²³) عثمان مسعود: الأوراس مهد الثورة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2017، ص 270.
- (²⁴) عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2005، ص 317.
- (²⁵) بلخرشوش السعيد، المرجع السابق، ص 360.
- (²⁶) محمد العربي الزبيري: الثورة في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 15.
- (²⁷) جاك سوستيل: تولى منصب الوالي العام على الجزائر بداية من جانفي 1955 إلى جانفي 1956، ثم وزيرا للإعلام في حكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة، وهو مثقف وباحث أنثربولوجي ورجل مخابرات سابق، لمع نجمه خلال الحرب العالمية الثانية بعمله إلى جانب الجنرال ديغول، شغل منصب مدير المصالح الخاصة بالجزائر قبل اندلاع الثورة، أنظر: باتريك أفيينو وجون بلانشايس، المرجع السابق، ص 206.

- (²⁸) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 160.
- (²⁹) الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 113.
- (³⁰) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 176.
- (³¹) المرجع نفسه، ص 177.
- (³²) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 60.
- (³³) شلاي عبد الوهاب: دور عمال المناجم في الثورة الجزائرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2011، ص 97.
- (³⁴) المرجع نفسه، ص 104.
- (³⁵) حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني (1954-1958)، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 46، 47.
- (³⁶) حولية المؤرخ: العدد 07 و08، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2010، ص 380.
- (³⁷) محمد عباس: نصر بلا ثمن، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 100.
- (³⁸) عثمان مسعود، المرجع السابق، ص 271.
- (³⁹) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 172، 173.
- (⁴⁰) أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص 197.
- (⁴¹) رمضان بورغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، أطروحة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص 155.
- (⁴²) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111.
- (⁴³) عبد الله شريط: الثورة في الصحافة الدولية 1955، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955، ص 111.
- (⁴⁴) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 219.
- (⁴⁵) صلاح العقاد: الجزائر المعاصرة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1963، ص 89.
- (⁴⁶) يحي بوعزيز: ثورات الجزائر بين القرنين 19 و20، ج 2، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1990، ص 150-152.
- (⁴⁷) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 68.
- (⁴⁸) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 104.
- (⁴⁹) أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المرجع السابق، ص 163.
- (⁵⁰) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 268.
- (⁵¹) أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، المرجع السابق، ص 167.
- (⁵²) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، إستراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 155.
- (⁵³) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 107.
- (⁵⁴) رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)، ط 2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 204.
- (⁵⁵) المرجع نفسه، ص 204، 205.
- (⁵⁶) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 127.
- (⁵⁷) محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة (1954-1962)، دار الأمة، الجزائر، 1994، ص 40.
- (⁵⁸) عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص 189.
- (⁵⁹) Mohamed Teguia: L'Algérie en guerre, édition o.p.u, Alger, 1988, P233.
- (⁶⁰) عبد الكريم بوصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف (1954-1962)، دار البعث، الجزائر، 1998، ص 52.
- (⁶¹) Mahfoud Kaddache: Et L'Algérie de libera (1954-1962), Edit Alger, 2000, P189-191.
- (⁶²) يوسف مناصرية: قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الأولى "أوراس النمامشة" (1954-1962)، مجلة الذاكرة، العدد 06، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000، ص 60.